

واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية

العربي صالح اليسير

رئيس قسم التفسير وعلم الاجتماع- كلية الآداب- جامعة المرقب - الخمس - ليبيا

ملخص البحث: يتضمن هذا البحث مقدمة عامة حول التعليم باعتباره سلعة استثمارية يهدف إلى تطوير الحياة المادية والاجتماعية، بحيث إن ما ينفق عليه ينعكس في شكل عائد مادي ومعنوي. وي طرح البحث جملة من مشكلات التعليم والبحث العلمي في الدول النامية، ومنها الدول العربية، وأوضحها الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل، وكون التعليم التقليدي لا يساهم في تطوير الثقافة المتخلفة، وبالتالي فإنه لا يحلّ الكثير من المشكلات المادية والاجتماعية. ويُعرج البحث على فلسفات واستراتيجيات التعليم وخططه في الدول العربية، وكيف آتتها فلسفات وخطط تفتقر إلى التحديد والثبات. ثم يتناول واقع البحث العلمي في الدول العربية، وعلاقة ذلك بالظروف السياسية والاجتماعية في هذه الدول. وأيضاً يخصّص جزء من البحث للحديث عن دور مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية. ويختتم البحث بجملة الآليات المقترحة لتخطيط التعليم والبحث العلمي، والمعوقات التي تواجهه في معظم الأقطار العربية.

مقدمة:

التعليم هو سلعة استثمارية، بل هو أفضل استثمار اجتماعي، فمن خلاله يكون التطوير المادي والمعنوي، وعن طريقه ترقى المجتمعات في سلم التطور، وفي غياب التعليم الجيد تُراوح الدّول في مكانها رُغمًا عن إمكانياتها المادية والبشرية. والاستثمار في التعليم مادي وبشري، فهو يشمل تطوير الحياة المادية من خلال زيادة الإنتاج وتحسينه وإطالة عمره، وأيضاً من واقع توظيف هذا الإنتاج في تحقيق رفاهة العيش وسعادة الحياة. كذلك فهو يعمل على تطوير الإنسان فكرياً وأخلاقياً ووجدانياً: بتنمية قدراته على التحليل والنظر ومعالجة مشكلات الحياة، والارتقاء بأخلاقه إلى درجة من السّمو الروحاني الذي يكسبه تميزاً وفضلاً، ثم بتهديب مشاعره وأحاسيسه وذوقه ليكون أكثر شفافية وحُسنًا. ولذلك فالتعليم هو مصدر سعادة للمجتمعات البشرية، وهو أساس ديني وديني لتحقيق الأهداف والوصول إلى الغابات والطموحات على مستوى الأفراد والجماعات في الحياة الدنيا وفي الآخرة: «من أراد الدنيا فعليه بالعلم، ومن الآخرة فعليه بالعلم، ومن أرادهما معاً فعليه بالعلم». (حديث شريف).

والتعليم الذي يمتاز بتلك الخصائص هو التعليم الجيد الذي يُبنى على استراتيجيات واضحة وسليمة ومخطط لها، ولا يُمكن أن يعد كل تعليم جيداً فأساس الجودة في التعليم تميّزه بالمواصفات التي تجعل منه أداة لتحقيق التطور، بحيث إنّ ما ينفق عليه ينعكس في شكل عائد مادي أو معنوي على المدى القريب أو البعيد. ولكي تكون استراتيجيات التعليم التي تُبنى في ضوءها خططه وبرامجه وأهدافه ووسائله واضحة وسليمة، فلا بد أن يتوفّر لها قدر مهم من التخطيط، فلا تكون ارتجالية أو عشوائية، أو غير واضحة المعالم والأهداف. وهذا هو أساس التمييز بين أنظمة التعليم المختلفة في دول العالم المتقدم والمتخلف والنامي.

مشكلات التعليم والبحث العلمي في دول العالم الثالث:

دول العلم الثالث أو دول العالم التامى كما يسميها البعض هي الدول التي تحاول جاهدة اللحاق بركب الدول المتقدمة، وهي الدول التي قطعت شوطاً طويلاً في مجالات التطوير المادي باستخدام التقنية واستحلاب الميكنة لأجل زيادة الإنتاج وتحسينه، معتمدة في ذلك على تطوير برامج التعليم والبحث العلمي، غير أنّ المشكلة الحقيقية في هذه الدول أنّ التعليم فيها مازال تقليدياً وصورياً ويعتمد على الاستظهار والتلقين، وهو تعليم يحدث في إطار ثقافة متخلفة مليئة بالقيم والأفكار والاتجاهات السلبية، الأمر الذي يترتب عليه أن تتميز شخصيات المتعلمين بشيء من التناقض الواضح بين النظر والعمل، أو بين الفهم والسلوك، بمعنى أنه رُغماً عن انتشار التعليم، (بما في ذلك التعليم العالي) على نطاق واسع في الكثير من الدول العربية، إلا أنّ مشكلات التخلف الحقيقية في هذه الدول أو عدد منها على الأقل لم تحلّ بعد، لأن المستهدف من برامج التعليم يُرفع عادة في شكل شعارات ليس لها مضمون واقعي ومحدد ومفيد، كأن يكون التركيز الشديد على نتائج التعليم من الوجهة الشكلية، أي من حيث قدرة المتعلمين على تقلد الوظائف والمناصب الإدارية، وهذا ما نراه من ازدياد عدد المثقفين «بالمعنى الدارج للكلمة»، وازدياد حملة الشهادات والألقاب العلمية، وازدياد المناصب والإدارات والوظائف التي تستقطب هذا النوع من المتعلمين، وبذلك فإن ازدياد أعداد المتعلمين أدى إلى ازدياد عدد الوظائف، وهي في الغالب وظائف وليست مهناً. والتعليم الذي لا يمكن أصحابه من أداء مهنة معينة. سيحوّلهم إلى موظفين يتقلدون مناصب بحكم كونهم متعلمين، وقد يقال بأن هناك مهناً وهذا صحيح، ولكن الصحيح أيضاً أن من المهن ما أضحي مشاعراً بشكل كبير، وهذا ناتج عن افتقار مثل هذه المهن للتحديد الدقيق الذي يميزها، ويميز العاملين فيها، بحيث لا يشاركون فيها غيرهم، وبذلك يرى البعض أن صفة «مهنة» لا يُطلق إلا على الأعمال التي يمكن تبيين النجاح والفشل فيها بدقة، فيستنون من ذلك «التعليم» الذي صار العمل فيه مشاعراً بممارسه المتخصص وغيره.

هذا جانب أول من مشكلات التعليم، أما الجانب الآخر فهو المرتبط بكونه يحدث في إطار ثقافة متخلفة، فلا تعود له نتائج ذات قيمة كبيرة، لأنّ الثقافة التي هي قيم وأفكار ومعان واتجاهات وأخلاق ترسخ في شخصيات الأفراد، فتؤثر في سلوكياتهم ونشاطاتهم ونظم معيشتهم، وتطغى آثارها على ما اكتسبوه من علوم ومعارف، وهذا نلاحظه بوضوح إذا ما عقدنا مقارنة بين اثنين من الناس في ذات المهنة، ولكنهما ينتميان إلى ثقافتين مختلفتين، كأن تكون المقارنة بين طبيب وطبيب، أو بين مهندس ومهندس، أو بين أستاذ وأستاذ الخ، بحيث يكون أحدهما عربياً مثلاً والآخر إنجليزياً، فنسجد أن فاعليتهما الاجتماعية وأداء كل منهما لعمله والتزامه وانضباطه مختلف عن الآخر، وهذا لأن ثقافة كل منهما هي التي تؤثر في سلوكه ونظام حياته وتفكيره ومعاملاته والتزامه.

هذا يعني أن المشكلة ليست في التعليم من حيث هو كبرامج ومقررات وأساليب تدريس يمكن تحسينها وتطويرها بالتدريب، لكنها قبل ذلك مشكلة في الفكر المتأصل في شخصيات الناس، وهو فكر يُرافق الإنسان في نشأته ويتطور معه إلى آخر حياته، ويكون عائقاً له عن أداء دوره الفعال كإنسان متعلم.

وإذا كان الأمر على هذا النحو، فإنه من غير المنطقي أن تعالج مشكلات التخلف في الدول النامية ومنها الدول العربية بمجرد العمل على نشر التعليم والتوسع فيه أفقياً وراسياً، ومع التسليم بأهمية التعليم التي أشرنا إليها، إلا أن الشيء المؤكد هو أن انتظار الحصول على نتائج إيجابية حاسمة وسريعة من خلال برامج التعليم التقليدية أمر مشكوك فيه، وتبقى الحاجة ماسة لإحداث تغييرات هامة في أنظمة التعليم ذاتها من حيث فلسفتها وأهدافها على النحو الذي يُمكن المسؤولين والعاملين في هذا الميدان من إحداث التغيير والتعديل المرغوب في شخصيات الناس وأفكارهم وقيمهم، وبالتالي في نظم حياتهم ونشاطاتهم واستهلاكهم ومعاملاتهم.

استراتيجيات التخطيط:

لماذا التعليم، ولماذا ننفق عليه، وهل هو استثمار أم استهلاك، قليلون هم الذين يطرحون على أنفسهم أو على غيرهم مثل هذه الأسئلة في منظومة التعليم العربية، لأنّ التعليم «كما ترسّح في الأذهان» حاجة اجتماعية وفردية، فهو بالنسبة للأفراد مثل الحاجة للماء والغذاء، يُراد له أن يكون مشبعاً لرغباتهم النفسية في تحقيق التفوق والتميّز وتأكيّد الذات، ولذلك عُدد أو صُنّف في مقدمات الخدمات التي تتكفل بها الدولة لمواطنيها، وأصبح الإنفاق عليه في عرفنا الاجتماعي قدرٌ لا خيار فيه، فنشأ من ذلك الاعتقاد بأنه مئة تنفضّل بها الدولة على الناس، وتحمل تكاليفه الباهظة عاماً بعد آخر.

لأجل هذا أضحي التعليم في معظم الدول العربية استهلاكاً وليس استثماراً، غير أنّ الناس عموماً، والقائمين على شؤون السياسة في هذه الدول يجدون المبررات التي يوهمون بها أنّ التعليم «وبالذات التعليم العالي» قد ساهم في تحقيق التطور والنمو، لأنّه أدّى إلى تخريج الدفعات المتتالية من أهل الاختصاص في المجالات الكثيرة والفروع المختلفة للمعارف الطبيعية والإنسانية، وينسى الكثير من هؤلاء أنّ مخرجات التعليم ليست دليلاً على جودته، أو كونه خادماً للتنمية ومحققاً للتطور، فأكثر الدول العربية تعاني من تكسّس في الخريجين ومن بطالة مقنعة وأخرى صريحة، وتنوء بحمل العبء الذي يفرض عليها إيجاد فرص عمل لهؤلاء الخريجين في كل عام، اعتماداً على أنّ ما يُدفع لهؤلاء من أجور أو مرتبات فاقدٌ لا عائد من ورائه، فما هو الخلل .. الخلل في الاستراتيجيات وفي التخطيط: فلو كانت هذه الاستراتيجيات سليمة وواضحة، وهي لن تكون كذلك في غياب النظم السياسية المستقرة والديموقراطية «وهذا موضوع آخر» - لو كانت هناك استراتيجيات واضحة ومدروسة وواقعية لما حصل مثل هذا الخلل الكبير والجوهري - أي أنه في هذه الحال الأخيرة سيكون واضحاً لماذا نُعلّم، وأي نوع من التعليم، لمن، وما حجمه، وما مقدار ما ينفق عليه، وكيف تُوظّف مخرجاته توظيفاً تنموياً حقيقياً.

إذاً: أعود فأقول إن وجود استراتيجيات للتخطيط في التعليم والبحث العلمي هو الذي ينبغي أن يُبرهن عليه لأجل الاستفادة من التعليم وتحويله من استهلاك إلى استثمار، ولكن قد يفاجئنا من يرفع لافتات وشعارات جاهرة في كل نظمنا التعليمية العربية تكشف عن وجود مثل هذه الاستراتيجيات والخطط، وواقع الحال أنها استراتيجيات غير واضحة أو حتى غير مفهومة، وغير قابلة للتقويم والقياس، وكثيراً ما تكون مثالية وغير واقعية، وفضفاضة، وهذه لا تصلح أن تُبنى عليها سياسة تعليمية.

كيف تبني الاستراتيجيات والخطط:

لابد من التأكيد على حقيقة أولية مهمة، وهي أنّ المستهدف الأساسي من التعليم هو تطوير الفكر، وهذا الهدف إن وصلنا إليه نكون قد نجحنا في بناء استراتيجية سليمة، ووضعنا خططاً لتنفيذها، وبالتالي نقيم تعليمًا جيداً يوازي نظائره في نظم التعليم المتقدمة، المعنى: في الدول المتقدمة لا تكون المراهنة على نجاح التعليم من واقع تقييم مخرجاته فحسب، رُغمًا عن كون مخرجات التعليم في هذه الدول مرتبطة بالنمو الاقتصادي والاجتماعي، وإنما ينصرف الاهتمام الأكبر في رسم سياسات التعليم إلى بناء الإنسان، ولا يُراد بكلمة البناء هنا أن تكون عبارة إنشائية فارغة من المضمون مثلما نستخدمها نحن، وإنما هناك تحديد: ما يُنفق على فرد واحد ليتخرج من مؤسسة تعليمية علياً يُفترض أن يقاس بحجم ما أحدث من تغيير في فكره، ثم قياس حجم هذا التغيير على المستوى الاقتصادي قياساً دقيقاً، هل أصبح هذا الفرد بعد تخرجه من هذه المؤسسة أرسدً في استهلاكه، وأكثر محافظة على صحته، وعلى نظافة بيئته، وعلى ممتلكات مجتمعه، هل تبدّلت قيمة السلبية؟ هل صار أكثر اهتماماً بأسرته، أكثر محافظة على وقته، أكثر التزاماً وأخلاقاً وصدقاً الخ .. فإذا كان الأمر كذلك فهذا هو عائد التعليم الذي يمكن قياس نتائجه بالأرقام، ومن ثم الحكم على نجاح البرنامج التعليمي أو خسارته. هذا، إلا أنّ تميّز النظم التعليمية في العالم المتقدم بهذه الخاصية

المهمة منشؤه ثقافي، إذ أنّ لغة الأرقام هي التي تحسم الخلاف، وهي التي تحدد حجم الإنفاق وحجم العائد وحجم الفرق بينهما مقاساً وفق دراسات موضوعية ودقيقة. بينما الحال في نظم التعليم العربية أن هذا لا يحدث، فإن حدث فليس واقعياً ولا دقيقاً ولا يركز على أدلة رقمية.

نخلص إلى ضرورة أن تكون هناك استراتيجيات لا تُصاغ كيفما اتفق، ولا أن تأتي فجأةً وسريعة، ولا أن تُشتقّ من ظروف مجتمعات مختلفة عن مجتمعاتنا. بل يتوفر لها الوقت، وبتبناها أهل الاختصاص، ويُشترط فيها الوضوح وإمكانية القياس، وأن لا تكون مغرقة في التفاؤل، ثم أن تخضع للتعديل والتطوير من واقع ما يلاحظ عليها من خلل وقصور، ولا بدّ من الاعتراف بالأخطاء في بناء السياسات التعليمية، ومن ثم تدارك هذه الأخطاء كلما ظهرت الحاجة إلى ذلك.

واقع البحث العلمي في الدول العربية:

يقاس تقدم المجتمعات بمقدار ما تنفقه على البحث العلمي، وتشير الدراسات بالأرقام إلى أنّ الدول العربية (مع اختلاف في الدرجات) لا تتفق بسخاء على البحث العلمي، وهي مقارنة بالدول المتقدمة مقترّبة جداً في إنفاقها، ولكن ليس هذا هو لبّ المشكلة، فهذا الإنفاق على تواضعه لو كان مُرشداً لظهرت لنا نتائجها الإيجابية، ولأحسن المواطن العادي بانعكاس هذا الإنفاق على التنمية المادية والاجتماعية. إنّ هذا الإنفاق غير السخي هو غير موجه أيضاً، فمؤسسات البحث العلمي متخلّفة إدارياً وتنظيمياً، يكثر فيها الفساد المالي، وتتضاعف التكاليف ويقلّ العائد، وهذا راجع إلى ثقافة المظاهر والشكليات التي تكون على حساب المضامين والنتائج... يُضاف إلى ذلك أنّ الأبحاث ذاتها ليست في المستوى الذي يمكن اعتباره علمياً بمعنى الكلمة، فالموضوعات تختار لأغراض ذاتية في حالات كثيرة، كالحصول على التّقيّات أو المكافآت، فلا يبدل فيها البُحاث جهوداً حقيقية، ولا تتوفر لهم دوافع حبّ المعرفة والاستكشاف، فإن توفّر لهذه الأبحاث ذلك، واجهتها مشاكل أخرى، كونها تدور حول موضوعات قديمة ومستهلكة ولا علاقة لها بواقع المجتمع العربي، أو أنّها تتبّع نفس المنهج الذي يقوم على تقليد الغربيين، بصرف النظر عن ملاءمة ذلك لحاجات المجتمع العربي ومشكلاته الخاصة. وشيء آخر مهم، وهو الافتقار إلى التجديد والاختلاف في الأبحاث والدراسات التي يُراد لها أن تُطوّر النظم الاجتماعية وتُحدث قدراً كبيراً من الإصلاح الاقتصادي.

وهناك ظاهرة أخرى تمثل في تقليد صار متعارفاً عليه في مؤسسات البحث العلمي العربية التي تنظر للمؤتمرات والندوات باعتبارها مهرجانات ثقافية للإمتاع والمعرفة تجتمع فيها النُخب العلمية من أجل التعارف وتبادل الآراء، والتزفيه وتدارس المشكلات، وهذا حسنٌ ومفيد، ولكنّه في واقع الأمر هدف هامشي وليس أساسياً، لأن الهدف الأساسي لعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل الفكري هو الوصول إلى حلول محددة لمشكلات مطروحة، أو الوصول إلى نتائج مفيدة في مجالات الصناعة والزراعة والتعدين والغذاء والبيئة الخ. كي تُحوّل هذه النتائج للجهات المختصة، فتُصار إلى برامج عمل ونظم تُنفذ مباشرة في مختلف أوجه الحياة.

وترتيباً على هذا العرف العلمي فقد انصرف الاهتمام في مجالات البحث إلى عرض الأوراق البحثية فيما يشبه المساحلات الكلامية، دون اعتبار للغاية من عقد هذا المؤتمر أو هذه الندوة وهو انتظار نتائج يُعمل بها في الحين، فيكون للبحث العلمي قيمته العلمية المباشرة، وصار من المألوف أن تُصاغ توصيات هي أقرب إلى الإنشاء من التقرير، وحتى هذه التوصيات مستعصية عن التطبيق لأنها لا تتضمن آليات محددة، فتجد طريقها إلى أدراج المكاتب، ولا يُكسب لها أن تتحول إلى واقع، وبذلك يخسر المجتمع أموالاً تنفق على البحث العلمي، ويشعر المسؤولون بهذه الخسارة فيشحون في الإنفاق ولا يشجعون على عقد المؤتمرات، إلا أن تكون وسيلة للدعاية الإعلامية، أو فرصة سائحة للحصول على مهايأ ومزايا مادية ومعنوية.

تخطيط التعليم العالي والبحث العلمي العربي والواقع السياسي:

النظم الاجتماعية متشابكة، والدولة جهاز فوقي يُشرف على هذه النظم، والمناخ السياسي والاجتماعي الذي يعيش فيه الناس هو الذي يُطلق العقول للإبداع والابتكار والاكتشاف والتجديد. والواقع السياسي الاجتماعي العربي فيه الكثير من المحطات التي تحول دون ذلك. فالتخب العلمية العربية ينتمون في النهاية إلى شعوبهم، ولهم ما لعامة الناس من هموم ومشاكل ورغبات تنأى بهم عن التفكير في البحث الجاد المفضى إلى حلول حقيقية للكثير من المشكلات، ثم إن هناك شرطاً آخر لا بدّ من توافره للوصول إلى بحث علمي مفيد، وذلك هو توفرّ المناخ الحرّ الذي يتيح للعلماء والمفكرين وحتى المواهب الناشئة التعبير عن آرائهم بجرأة ودون خوف في القضايا الكثيرة سواء منها التي تمس النظام السياسي بشكل مباشر أو غير مباشر.

فالمناخ الديمقراطي هو الذي يُفرز الإبداع ويشجّع على الابتكار، ويُنمّي في العقول الرغبة في التجديد، كما يحفّز على نقد الواقع من خلال أبحاث جريئة وجادة لا تقيدّها عوائق عرفية ولا سياسية، وفي غياب هذا المناخ الديمقراطي يحصل الجمود الفكري، ويفتر الانفعال وتضعّف الهمة، أو تشرّب عقول المبدعين إلى مناخ فيه حرّية، كما يحصل من خلال هجرة العقول العربية إلى الغرب.

دور مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي:

تعتبر الجامعات مؤسسات تعليمية متقدمة تُسخّر نفسها لخدمة المجتمع من خلال ما تقوم به من دراسات، وما تقدمه من استشارات فنيّة لمختلف مؤسسات المجتمع الأخرى، فالجامعات والمعاهد العليا لها دور متميّز يتعدى مجرد تقديم العلوم والمعارف للطلاب، وتخرج الكوادر المؤهلة في مختلف التخصصات، إنّها تقوم بدور قيادي من خلال تقديم الخبرة الفنيّة في مجالات الاقتصاد والصناعة والزراعة والطب والاجتماع، وهذا الدور هو الذي تمتاز به الجامعات العريقة على غيرها من الجامعات الصغيرة حديثة النشأة، فبذلك يستفيد المجتمع كثيراً من وجود هذه المؤسسات التي توفرّ له نماءً اقتصادياً واجتماعياً، لكن التطورات السريعة والمتلاحقة في برامج التعليم العالي بالوطن العربي كانت في معظمها أفقية، وكان التركيز فيها واضحاً على نشر التعليم على نطاق واسع، بحيث انتشرت الكليات في المدن الكبيرة والصغيرة، وقد ساعد هذا على إتاحة الفرص للغالبية من الشباب على الالتحاق ببرامج التعليم العالي في مناطقهم، ولكنّ هذا التوسع الأفقي جاء على حساب الكيف، فهذه الكليات والجامعات الصغيرة هي أشبه ما تكون بمدارس ثانوية عليا، فبرامجها التدريسية ضعيفة، وأنشطتها الثقافية محدودة أو معدومة، والعاملون فيها يفتقرون إلى الخبرة الطويلة، والمناخ السائد فيها لا يشجّع على البحث ولا على الابتكار، وهذا تحصيل حاصل لأن هذه الكليات أو الجامعات بحكم نشأتها في مدن صغيرة لا يتوفّر لها الزخم الفكري الذي يتوفر للجامعات الكبيرة، حيث الأعداد المحدودة من طواقم التدريس حديثي العهد بالمهنة، والإمكانات القليلة في المعامل والمكتبات، علاوة على وجود المناخ الاجتماعي الذي لا يعترف بالتقاليد الجامعية، وما تفرضه من عادات وسلوكيات قد لا تكون مقبولة من الجميع .. وهكذا لاحظنا في السنوات الماضية كيف أن التعليم العالي في معظم الدول العربية قد تحوّل إلى حلقة من حلقات التعليم العام، وصار يعاني من ذات المشكلات، ولم يعد يقوم بالدور الذي كان يقوم به في الماضي، بل أصبح عبئاً على ميزانيات هذه الدول، وصارت مخرجاته الضعيفة تشكل تحدياً إضافياً يضاف إلى جملة التحديات والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الكثيرة.

مقارنات وإحصاءات:

إن أساس المفاضلة بين التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية التي تنتمي إلى مجتمعات العالم الثالث والنامي ونظيره في الدول المتقدمة والصناعية، يستند إلى ركنين أساسيين: الكم والكيف، والكم قد يكون على حساب الكيف، ولكن ليس بالضرورة، وهذا ما يدفنا إلى عقد هذه المقارنة. ففي الدول المتقدمة يحسبون التعليم العالي والبحث العلمي من ركائز التنمية والتطوير، ويأتي الإنفاق والتوسع في هذين الميدانين لأجل تحقيق هذه الغاية، ومن ثم تتكامل المعادلة الصحيحة: إنفاق يساوي تطوراً، وزيادة تحقق تقدماً. على خلاف المعادلة المغلوطة التي تبنى عليها خطط الإنفاق في الدول النامية، إذ يعد الإنفاق في ذاته تطوراً، فتكون المباراة في حجم الإنفاق دون النظر إلى نتائجه.

ومع ذلك فحتى هذا الإنفاق غير المرشد هو أقل بكثير من نظائره في الدول المتقدمة، ومن هنا يفضل التعليم العالي والبحث العلمي في هذه الدول المتقدمة شبيهه في الدول العربية من زوايبي الكم والكيف:

فأما من حيث الكيف فقد أسلفنا فيه القول، وأما من حيث الكم فلا بد من الحديث بلغة الأرقام، حيث نذكر هنا بعض الإحصاءات التي تظهر فيها المقارنة بين واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية والدول الغربية والصناعية كما أوردها الدكتور علي أحمد مذكور في كتابه: (التعليم العالي في الوطن العربي الطريق إلى المستقبل)(١)، وهي كالتالي:

١. معدلات الإنفاق على البحوث والتطوير في الدول النامية حوالي دولار واحد للفرد في العام، أي ما يعادل ٠,٣٪ من الناتج القومي الإجمالي، وهذا الإنفاق في الدول العربية حوالي (٤) دولارات، فإذا قارنا هذا بالإنفاق على البحث العلمي والتطوير في الدول الصناعية والمتقدمة نجد أنه يصل إلى: (١٩٠) دولاراً في اليابان، (٢٣٠) دولار في ألمانيا الغربية، وحوالي (١١١) دولار في عدد من الدول الصناعية الأخرى.
٢. نسبة العاملين في البحث العلمي إلى عدد السكان هي ١٠٠:١ في مصر التي تعد في طليعة البلدان العربية من حيث الإنفاق على البحث العلمي، بينما هذه النسبة ذاتها في أمريكا هي ٤٠٠:١ .
٣. إنتاجية الباحث العربي تعادل ١٠٪ من المعدل العادي لغيره من العلماء الغربيين، كما أن إنتاج العلماء والمفكرين العرب مجتمعين يقل عن إنتاج الفئة نفسها في إسرائيل قبل عشر سنوات، رغم تساوي أعداد فئة الباحثين في إسرائيل ودولة عربية واحدة مثل مصر.
٤. أعداد العلماء العرب في مجالات الهندسة والفيزياء وعلوم الحياة لا تتجاوز المليونين في كافة الدول العربية، في حين يفوق هؤلاء الخمسة ملايين في الولايات المتحدة الأمريكية، مع الأخذ في الاعتبار أن نسبة كبيرة من العلماء العرب يهاجرون سنوياً إلى أمريكا وأوروبا واليابان.
٥. عدد الطلاب الدارسين بالجامعات في الدول العربية والغربية لكل (١٠٠) مائة ألف كان على النحو الآتي (سنة ١٩٩٥): مصر: ١٦٧٤ . الجزائر: ١١٢٦ . السعودية: ١٢٨٠ . بينما هو في أمريكا: ٥٣٩٥ . وفي فرنسا: ٣٦١٧، وفي أسبانيا: ٣٨٥٨.
٦. يمثل طلاب الجامعات في الدول العربية نسبة ١١٪ من الشرائح العمرية الموازية لهذه المرحلة التعليمية، بينما تصل هذه النسبة في الدول الصناعية بشكل عام إلى ٣٢٪.

(١) مذكور، علي أحمد (٢٠٠٠)، التعليم العالي الطريق إلى المستقبل، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

٧. نسبة الطلاب الذين يلتحقون بالتعليم العالي في الدول العربية إلى عدد سكان هذه الدول ارتفع من ٤٪ في بداية السبعينات إلى حوالي ١٦٪ في بداية الألفية الجديدة، بينما النسبة نفسها إلى عدد السكان وفي نفس الفترة بالدول الصناعية ارتفعت من ٤٢٪ إلى ٤٠٪.

الآليات المقترحة للتخطيط للتعليم والبحث العلمي:

التخطيط الجيد أساس ضروري للنجاح، والعشوائية والارتجال هما سر الفشل والتخبط في كل السياسات، ومنها سياسات التعليم، وهذه حقيقة لا تختلف فيها وجهات النظر، وإنما يحصل الاختلاف عادة حول حقيقة التخطيط ذاته، فيظن البعض أنه أمر هين لا يحتاج إلى كثير عناء، يقوم به كل من أسندت له مهام قيادية، فيرسم الخطط ويضع الجداول الزمنية لتنفيذها، ولكن التخطيط الجيد هو الذي يتوفر له الوقت الكافي، ويُستعان فيه بالخبرات الكثيرة، فيكون ناضجاً وقائماً على حسابات كثيرة، ولن يكون في وسع فرد أو مجموعة قليلة من الأفراد أن يضعوا خططاً أو استراتيجيات وفلسفات مستقبلية للتعليم، بل لابد أن تكون هناك مجالس استشارية من ذوي الاختصاصات المتنوعة حتى توضع في الاعتبار كافة المستجدات، وعليه نَقَدَم في هذه الورقة مقترحات محددة لتخطيط التعليم والبحث العلمي في الدول العربية تشمل ما يلي:

١. أن تُسند مهمة التخطيط إلى مجالس استشارية مؤلفة من أصحاب الكفاءات والاختصاصات المتنوعة، وأن يُستعان بالخبرات المحلية والعربية والأجنبية في وضع الفلسفات التعليمية بما يتناسب مع ظروف كل دولة.
٢. أن يُعطي لهذه المجالس الاستشارية الوقت الكافي، حتى يكون التخطيط ناضجاً وغير متسرع، وقد وضعت فيه كافة الاحتمالات والتوقعات.
٣. أن نؤمن بأهمية الثبات في تحديد السياسات، ونقصد به الثبات النسبي الذي يُتاح من خلاله الفرص للحكم على سلامة الخطط الموضوعية، وأن نقبل السلبات المحدودة في كل برامج التخطيط على اعتبار أن العمل الإنساني يعترضه النقص، ولا يتكامل إلا بتراكم الخبرة والتجربة.
٤. أن تؤسس الخطط وفق منظور واقعي لظروف المجتمع الراهن، وما يمكن أن يستجد في المستقبل مع تغيرات تمس بنية هذا المجتمع وكيانه الثقافي الحضاري.
٥. أن يُعتمد في التخطيط على سياسة المراحل، بحيث يكون هناك التخطيط القريب والمتوسط والبعيد المدى، وأن لا يقع التفصيل في البرامج والخطط المتوسطة والبعيدة، وإنما تُحدّد السياسات العامة، ويُترك أمر التفصيل إلى الظروف الآنية التي تستجدّ في كل حين.
٦. أن يعتمد التخطيط أيضاً على مبدأ (المرونة) الذي يعطي الفرصة للجهات التنفيذية كي تتخذ القرارات المناسبة في كل مرحلة من مراحل التخطيط.

معارف التخطيط والبحث العلمي في الدول العربية:

- يواجه البحث العلمي في الدول العربية عقبات كثيرة، بعضها مادي وبعضها الآخر اجتماعي أو سياسي:
١. فالعقبات المادية تتمثل في ضعف المخصّصات المالية التي تقرها هذه الدول كميزانيات للبحث العلمي، والسبب وراء ذلك أن نتائج البحث العلمي الإيجابية ليست منظورة على المدى القريب، وبالتالي فإن المسؤولين في هذه الدول يُعَدُّون الإنفاق على البحث العلمي من قبيل الفاقد الذي لا عائد من ورائه، هذا أولاً، وثانياً لأن نتائج البحث العلمي لا

- تُوظَّف في برامج التنمية، ولا يُستفاد منها في تطور الإنتاج المادي، فيحسب المسؤولون أنه لا جدوى فعلية من البحث العلمي في الأساس، وأنه من قبيل الترف والإنفاق الزائد، وأن هناك اولويات للإنفاق أكثر ضرورة وأهمية.
٢. أما العقبات الاجتماعية فأساسها أن ثقافة الناس في المجتمعات العربية لم ترق بعد إلى تقدير أهمية البحث العلمي الحقيقية وأنَّ النَّاس لا يقدمون المعلومات الصحيحة، والبيانات الدقيقة التي تُطلب منهم لاستخدامها في هذا الغرض العلمي أو ذلك، إما خشيةً من ضياع بعض مصالحهم، أو حتى مجرد عدم الانفعال والاهتمام بالموضوع، كذلك فالبحّات أيضاً هم غالباً من النوع الذي يجد في البحث وسيلة لتحقيق غايات شخصية كالحصول على ترقية، أو امتيازات أو حتى مجرد الظهور أمام الآخرين. معظّمهم التَّميّز والتفوق، وهذا يجعل البحوث شكلية وسطحية، وغير مفيدة، ويصعب الاعتماد على نتائجها في وضع الخطط والبرامج المستقبلية.
٣. وأخيراً فإنَّ العقبات السياسية التي تعوق التخطيط والبحث العلمي أساسها تدخل السُّلطة الحاكمة في اتخاذ القرارات الذي ينشأ عنه تعييب للرأي العلمي وتسفيه له، وكذلك التحجير على أصحاب الكفاءات ومنعهم بطرق مباشرة أو غير مباشرة من احتراق الكثير من الخطوط الحمراء التي توضع أمام محاولات الاكتشاف والاختراع والتجريب، وهذا يكون بحجج كثيرة، ويترب على هذا خلق حواجز نفسية تحول بين المبدعين والموهوبين وبين الولوج إلى ميدان البحث العلمي وخوض غماره الصعب.